

Distr.: General  
30 July 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (أ) من جدول الأعمال المؤقت \*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تنفيذ الصكوك المتعلقة  
بحقوق الإنسان

## صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرّق المعاصرة

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 122/46، لمحة عامة عن عمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرّق المعاصرة، والتوصيات المتصلة بتقديم المنح إلى المنظمات المستفيدة التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته الخامسة والعشرين، التي عُقدت باستخدام تقنيات التواصل عن بعد في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن توصيات أخرى اعتمدها المجلس وعن أنشطة الصندوق.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/76/150

160821 130821 21-10574 (A)



## أولا - مقدمة

### ألف - تقديم التقرير

1 - أُعدَّ هذا التقرير وفقا للترتيبات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 122/46، الذي أنشأت بموجبه صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة. ويعرض التقرير التوصيات التي اعتمدها مجلس أمناء الصندوق في دورته الخامسة والعشرين، التي عُقدت باستخدام تقنيات التواصل عن بعد في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ووافقت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على هذه التوصيات باسم الأمين العام في 2 شباط/فبراير 2021.

### باء - ولاية الصندوق

2 - تمشيا مع القرار 122/46، أنشئ الصندوق بهدف تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية والمالية إلى الأفراد الذين تعرضوا، بسبب أشكال الرق المعاصرة، لانتهاكات جسيمة مسّت حقوق الإنسان المكفولة لهم. ويتلقى الصندوق تبرعات من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والكيانات الخاصة أو العامة ومن الأفراد.

### جيم - إدارة الصندوق ومجلس الأمناء

3 - يدير الأمين العام الصندوق عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بناء على مشورة يقدمها مجلس الأمناء ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

4 - ويتكون مجلس الأمناء من خمسة أعضاء لديهم الخبرة المناسبة في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في المسائل المتصلة بأشكال الرق المعاصرة. وهم يعملون بصفتهم الشخصية، ويعينهم الأمين العام مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل. ويتألف المجلس حاليا من هينا جيلاني (باكستان) وسوامهيرز بيرايو - غوزمان (هندوراس) وإيكاترينا شيلينغ (جمهورية مولدوفا)، وكل منهم عُيّن لولاية أولى مدتها ثلاث سنوات اعتبارا من 1 آب/أغسطس 2020 حتى 31 تموز/يوليه 2023. وجُددت ولاية دانوند مزيكنجي شيروا (ملايو) وجورجينا فاز كابرال (فرنسا) مرة أولى وأخيرة، اعتبارا من 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023. وعُيّن السيد شيروا رئيسا للمجلس في دورته الخامسة والعشرين.

### دال - تأثير الجائحة وكيفية استجابة الصندوق لها

5 - خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عدّل الصندوق أساليب عمله والمعايير التي يطبقها لتقديم المنح. وسعى الصندوق إلى الاستجابة لجوانب الضعف لدى ضحايا الرق وهيئات المجتمع المدني المكرسة لمساعدتهم، التي تزايدت حدّتها نتيجة للجائحة. وأكّدت دراسة استقصائية غير رسمية أجرتها أمانة الصندوق بشأن مانحيه هذا التزايد في جوانب الضعف، وأكّده كذلك المقرّر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أساليبها وعواقبها، وأطراف أخرى (انظر A/HRC/45/8). وسلّط مزيد من الضوء على هذه المسألة خلال الحدث العام السنوي الذي نظّمه الصندوق في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر الفقرات 20-23). وتبعا لذلك، منح المجلس المنظمات مرونة في تنفيذ منح عام 2020، وعدل معايير التوصية بإصدار منح عام 2021، وجعل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 مسألة ذات أولوية في أنشطة التوعية بشأن منح عام 2022 (انظر الفقرتين 15 و 18). وعدلت الأمانة عملية تقييم المنح آخذة في الحسبان تعدّر إجراء زيارات إلى المواقع

بسبب القيود المفروضة على السفر (انظر الفقرة 10). وعقد المجلس دورته السنوية باستخدام تقنيات التواصل عن بعد وعمل في فترة ما بين الدورات لتكييف استراتيجيته وتنسيق الإجراءات، بما في ذلك لجمع الأموال، في هذا السياق (انظر الفقرات 13-14).

## ثانياً - إدارة المنح

### ألف - معايير المقبولة

6 - وفقاً لولاية الصندوق المحددة في القرار 122/46، يستفيد من المساعدة التي يقدمها الصندوق الأفراد الذين تعرضوا، نتيجة لأشكال الرق المعاصرة، لانتهاكات جسيمة تمس بحقوق الإنسان المكفولة لهم. وترد في المبادئ التوجيهية للصندوق المعايير المتبعة لقبول المشاريع. وينبغي أن تهدف مقترحات المشاريع إلى تقديم خدمات المساعدة إلى المستفيدين الذين يقعون ضحية لأشكال الرق المعاصرة وأفراد أسرهم عند الاقتضاء. وتشير المبادئ التوجيهية إلى أن أشكال الرق المعاصرة التي تؤهل للحصول على منح المشاريع تشمل الرق التقليدي والقناة والاستعباد والسخرة وإسار الذئ وأسوأ أشكال عمل الأطفال والزواج القسري وزواج الأطفال وبيع الزوجات والأرامل الموروثة والاتجار بالأشخاص وبالأعضاء البشرية والاستعباد الجنسي وبيع الأطفال واستغلالهم جنسيا لأغراض تجارية واستخدامهم في النزاعات المسلحة.

7 - وتُعطى الأولوية في تخصيص المنح للمشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني الهادفة إلى تقديم خدمات التأهيل وجبر الضرر لضحايا أشكال الرق المعاصرة وتمكينهم وإدماجهم عن طريق تقديم المساعدة المباشرة. ويمكن أن يشمل ذلك المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والإنسانية والتعليمية والتدريب المهني أو التدريب لاكتساب المهارات أو غير ذلك من أشكال المساعدة التي تعين الضحايا على تأمين أسباب الرزق بشكل مستقل. وترد في الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ([www.ohchr.org/slaveryfund](http://www.ohchr.org/slaveryfund)) معلومات مفصلة عن أنواع المساعدة المقدمة إلى الضحايا بواسطة المشاريع التي يمولها الصندوق، فضلا عن أثرها في حياة المستفيدين.

8 - ووصل عدد الطلبات التي تلقاها الصندوق حتى 1 آذار/مارس 2020، وهو الموعد النهائي لتقديم طلبات الحصول على منح مشاريع عام 2021، إلى 80 طلباً. وبعد أن فرزت أمانة الصندوق الطلبات، أعلن عن مقبولة 61 طلباً من طلبات تقديم مساعدة مباشرة إلى الضحايا، بقيمة 1 594 000 دولار، ونظر فيها المجلس في دورته الخامسة والعشرين (انظر الفقرات 15-17). وأعطيت الأولوية للطلبات المتصلة بمشاريع أسهمت في تحقيق الهدف 7-8 من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المشاريع التي تهدف إلى مساعدة ضحايا أشكال الرق المعاصرة في سياق سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة.

9 - وكان الموعد النهائي لتقديم طلبات الحصول على منح مشاريع عام 2022 هو 1 آذار/مارس 2021. وبحلول ذلك الموعد، كان الصندوق قد تلقى 127 طلباً. وبعد أن فرزت أمانة الصندوق الطلبات، أعلن عن مقبولة 94 طلباً من طلبات تقديم مساعدة مباشرة إلى الضحايا، بقيمة 2 424 390 دولار، وسينظر فيها المجلس في دورته الخامسة والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 22 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي عام 2022، سُنَّعت الأولوية لطلبات تمويل المشاريع التي تتواءم مع الأولويات المواضيعية التي حددها المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة (انظر A/75/166)، ولا سيما تلك التي تستجيب لاحتياجات الأشخاص المعرضين بشكل خاص لخطر أشكال الرق المعاصرة التي تتطلب

المزيد من الاهتمام والحماية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات والأشخاص المتنقلون والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن والمشردون، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون في الشوارع، وضحايا الرق في سياق الاستغلال في قطاع الاقتصاد غير الرسمي.

## باء - أنشطة الرصد والتقييم التي تقوم بها أمانة الصندوق

10 - عُرض على المجلس في دورته الخامسة والعشرين 61 طلبا مقبولا للحصول على منح مشاريع متصلة بأنشطة من المقرر تنفيذها في عام 2021. وتجري أمانة الصندوق تقييما شاملا لجميع طلبات المنح عن طريق استعراض مكثبي. وبالإضافة إلى ذلك، فيما يخص المنظمات التي تقدم مقترحات مشاريع لأول مرة، تُجرى قبل إصدار المنحة، كقاعدة عامة، زيارات ميدانية إلى مواقع المنظمات التي تطلب المنحة كجزء من عملية التقييم. ووضعت أمانة الصندوق دليلا داخليا بشأن إجراء الزيارات إلى مواقع المشاريع التي مؤلت أو سيجري تمويلها، وذلك لضمان الاتساق في عملية التقييم. ولكن بسبب القيود المفروضة على السفر في سياق الجائحة، ألغيت جميع الزيارات الموقعية في عام 2020. ومع ذلك، تلقت 36 جهة من الجهات المستفيدة من المنح حاليا زيارات ميدانية أجراها موظفو أمانة الصندوق، والوجود الميداني التابع للمفوضية، والعناصر المعنية بحقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام، وأعضاء المجلس، قبل عام 2020. وبالنسبة للمنظمات التي قدمت مقترحات لأول مرة ووافق المجلس مسبقا في دورته الخامسة والعشرين على تمويل مشاريعها في عام 2021، نظمت أمانة الصندوق اجتماعات تقييم عن بعد بدلا من الزيارات. وسيكون هذا الاتصال عن بعد بديلا مؤقتا لزيارات التقييم الموقعية، إلى حين رفع القيود المفروضة على السفر.

## ثالثا - حالة الصندوق المالية

11 - واصل أعضاء المجلس وأمانة الصندوق جهود جمع الأموال وجهود التوعية. ووصل مجموع التبرعات والتعهدات بالتبرع لصالح الصندوق إلى 848 419 دولارا بحلول نهاية عام 2020. إلا أن نقص التمويل يظل مشكلة رئيسية. ومنذ عام 2002، تلقى الصندوق ما مجموعه 12,4 مليون دولار كتبرعات من الدول الأعضاء، ويمثل ذلك دخلا سنويا وسطيا قدره 652 000 دولار. ولكن الصندوق يحتاج إلى ما لا يقل عن مليوني دولار من التبرعات سنويا لتنفيذ ولايته على نحوٍ مجدٍ وتلبية احتياجات الضحايا بشكل ملائم بتمويل جميع طلبات المشاريع المستوفية للشروط. ولم تمثل التبرعات التي وردت في عام 2020 لتمويل الصندوق في عام 2021 سوى 42 في المائة من ذلك الهدف. ويرمي الصندوق إلى تحقيق هدفه التمويلي السنوي البالغ 1,2 مليون دولار، ويشعر بالتفاؤل من ردود الفعل الإيجابية التي يبديها عدد متزايد من ممثلي الدول وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن عملياته.

12 - ويبين الجدول أدناه ما ورد في عام 2020 من تبرعات وتعهدات بالتبرع.

## التبرعات والتعهدات بالتبرع الواردة في عام 2020

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	المبلغ	تاريخ الاستلام
أندورا	17 921	14 كانون الأول/ديسمبر
أستراليا	113 602	29 كانون الأول/ديسمبر
ألمانيا	477 897	16 كانون الأول/ديسمبر
الهند	50 000	18 شباط/فبراير
لكسمبرغ	17 605	26 تشرين الأول/أكتوبر
المملكة العربية السعودية	75 000	17 تشرين الثاني/نوفمبر
إسبانيا	23 696	29 أيلول/سبتمبر
جمهورية كوريا	40 000	31 آب/أغسطس
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	32 698	24 شباط/فبراير
<b>المجموع</b>	<b>848 419</b>	

## رابعاً - الدورة الخامسة والعشرون للمجلس والأنشطة التي جرت في فترة ما بين الدورات

13 - عُقدت دورة مجلس الأمناء الخامسة والعشرون بتقنيات التواصل عن بعد، بسبب القيود المفروضة على السفر، في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وعقد الصندوق في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020 حلقة نقاش بمشاركة فريق من الخبراء، بعنوان "الرق المعاصر والتميز العنصري: دعم المجتمع المدني للضحايا خلال الجائحة العالمية"، احتفالاً باليوم الدولي لإلغاء الرق (انظر الفقرات 20-23).

14 - وبالإضافة إلى ذلك، واصل المجلس السعي إلى توثيق التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في مكافحة أشكال الرق المعاصرة. وبصفة خاصة، اجتمع المجلس بالمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، ماريا غراتسيا جيامارينارو، والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، تومويا أوبوكاتا، والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، ماما فاطمة سينغاته، لمناقشة أوجه التآزر الاستراتيجي. وفي اليوم الدولي لإلغاء الرق، 2 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت هذه الجهات وغيرها من آليات الأمم المتحدة ذات الصلة بياناً مشتركاً دعت فيه الحكومات إلى زيادة جهودها لتبني ضحايا الرق والاتجار وحمايتهم، بوسائل تشمل ضمان حصولهم على الخدمات الصحية الأساسية، والمشورة النفسية الاجتماعية، والمساعدة القانونية، والتدريب المهني، والدعم في سبيل الحصول على دخل والاستفادة من سبل الانتصاف دون تمييز، لضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب نتيجة لهذه الجائحة. وحث البيان الحكومات كذلك على تعزيز أطر الحماية الاجتماعية وحماية ظروف العمالة بمكافحة أوجه عدم المساواة القائمة المستندة إلى الجنس والجوانب الجنسية والعمر والعرق وغير ذلك من العوامل التي تفاقم ضعف بعض السكان حيال الرق والاستغلال. وأخيراً، دعا البيان الدول الأعضاء والكيانات الأخرى إلى معالجة الأسباب الهيكلية التي تسهم في الرق والاستغلال، ومواصلة تقديم الدعم إلى من يقدمون مساعدة شاملة للضحايا، بما في ذلك عن طريق تقديم تبرعات إلى الصندوق.

## ألف - التوصيات بشأن تقديم المنح

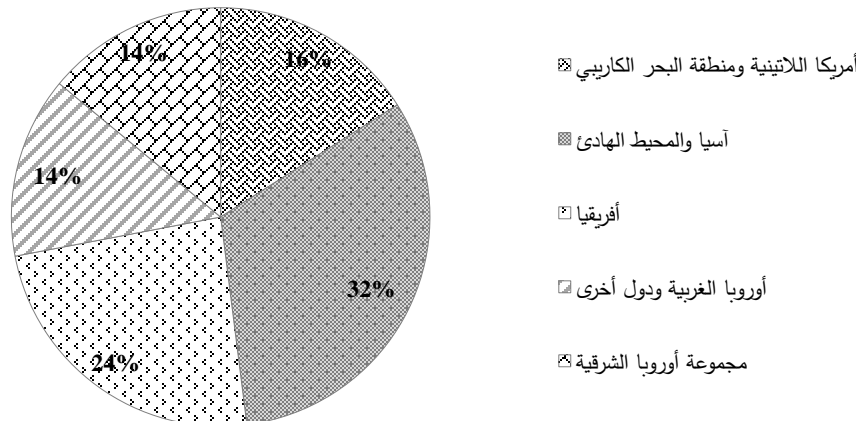
15 - بعد إجراء أمانة الصندوق في فترة ما بين الدورات تقييما دقيقا لمقترحات المشاريع المقبولة، عُرض على المجلس 61 طلبا يستوفي شروط المقبولة للحصول على منح تمويل مشاريع بقيمة 1 549 000 دولارا لمساعدة ضحايا أشكال الرق المعاصرة في جميع أنحاء العالم. وأعطى المجلس الأولوية لاستعراض مقترحات المشاريع التي كانت أمانة الصندوق قد أصدرت بشأنها توصية قوية بتمويلها. ونظرا لتأثير الجائحة سلبيا على حالة الناجين من الرق ومنظمات المجتمع المدني التي تساعد، وهي حالة ضعف أصلا، قرر المجلس الإبقاء على الشراكات القائمة وأعطى الأولوية لتمويل الجهات المستفيدة من المنح حاليا. وأوصى المجلس بالموافقة على 37 منحة لتمويل مشاريع، بمبلغ إجمالي قدره 729 650 دولارا. ووافقت المفوضة السامية، باسم الأمين العام، على التوصيات في 2 شباط/فبراير 2021. وبسبب عدم توفر التمويل الكافي، تعذر تمويل تسعة مشاريع مقترحة أخرى بقيمة إجمالية قدرها 135 000 دولار، رغم صدور توصية قوية بتمويلها.

16 - وفي عام 2021، سيساعد الصندوق بواسطة هذه المنح الـ 37 المنظمات غير الحكومية في 30 بلدا، على النحو التالي: 7 في أفريقيا، و 9 في آسيا والمحيط الهادئ، و 4 في أوروبا الشرقية، و 5 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 5 في بلدان مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى. ويُتوقع أن تتيح هذه المنح إنصاف أكثر من 17 877 ضحية وحصولهم على خدمات إعادة التأهيل بعد تعرضهم لانتهاكات أشكال الرق المعاصرة، مثل أسوأ أشكال عمل الأطفال، والسخرة والعمل القسري، والاستغلال الجنسي، وزواج الأطفال والزواج القسري. فعلى سبيل المثال، في البرازيل، سيقدّم الصندوق إلى مركز كارمن باسكاران للدفاع عن الحياة وحقوق الإنسان، دعما لتقديم المساعدة الاجتماعية والقانونية والإنسانية إلى 100 من ضحايا الاتجار بالبشر المسخرين للعمل القسري في الزراعة. وفي البوسنة والهرسك، ستقدم منظمة نوفي بوت خدمات قانونية ونفسية واجتماعية وتعليمية إلى 30 طفلا من الروما وقعوا ضحايا الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي والزواج القسري والتسول القسري والاسترقاق المنزلي. وفي الفلبين، ستقدم مؤسسة بريدا مساعدة طبية ونفسية واجتماعية وقانونية إلى 30 طفلا كانوا ضحايا الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية.

17 - ويبين الشكلان الأول والثاني أدناه توزيع المنح التي تمت الموافقة عليها في عام 2021 البالغ عددها 37 منحة، بحسب المنطقة وشكل الرق المعاصر.

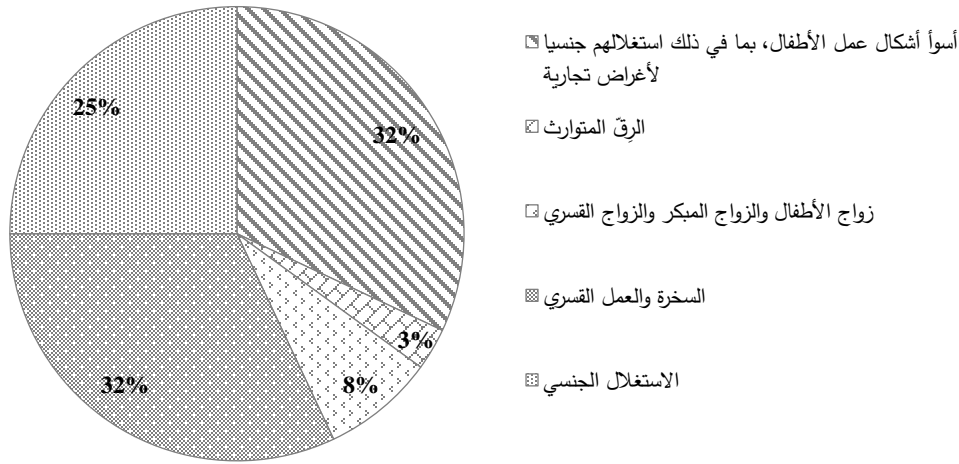
الشكل الأول

### المنح المقدمة في عام 2021، بحسب المنطقة



## الشكل الثاني

## المنح المقدمة في عام 2021، بحسب شكل الرق المعاصر



## باء - التوصيات المتعلقة بالسياسات

18 - اعتمد المجلس في دورته الخامسة والعشرين نسخة منقحة من مبادئ الصندوق التوجيهية ليستخدمها المستفيدون من المنح ومقدمو طلبات الحصول على المنح، بهدف إتاحة معايير تمويل مرنة تتيح للمنظمات الاستجابة للظروف المتغيرة أثناء الجائحة، على نحو ما أوصت به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات<sup>(1)</sup>. وقرر أن يوصي بإجراء تنقيح كامل للمبادئ التوجيهية، فضلا عن إعداد وثيقة خطية بشأن أساليب العمل والنظام الداخلي، لاستعراضها واعتمادها في دورته السادسة والعشرين.

19 - ونظرا لضيق الوقت، أرجأ المجلس اتخاذ القرارات السياسية الأخرى إلى حين عقد اجتماعه المقبل في فترة ما بين الدورات. وفي ذلك الاجتماع، الذي عُقد في 28 كانون الثاني/يناير 2021 باستخدام تقنيات التواصل عن بعد، ناقش المجلس موضوع الحملة المزمع تنظيمها في عام 2021 للاحتفال بالذكرى الثلاثين لإنشاء الصندوق. وقرر المجلس اغتنام فرصة الاحتفال المقبل لإجراء عملية تقييم وتخطيط استراتيجي في دورته السادسة والعشرين للتفكير في الإنجازات والتحديات وإثراء أعماله في المستقبل. وستبدأ حملة الاحتفال بالذكرى السنوية خلال ندوة عالمية على شبكة الإنترنت تنظم بالتزامن مع الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، وستنتهي بتنظيم حلقة دراسية أو ندوة على شبكة الإنترنت في موقع ميداني. وستهدف حملة الاحتفال بالذكرى السنوية إلى سرد قصة الصندوق عن طريق عرض مجموعة من قصص وأصوات الناجين من الرق الذين ساعدتهم الصندوق على مَرّ العقود الثلاثة الماضية في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، ستتضمّن مناسبات وحلقات عمل وندوات على شبكة الإنترنت بالتعاون مع الوجود الميداني لمفوضية حقوق الإنسان، وآليات مكافحة الرق التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني.

(1) انظر: Inter-Agency Standing Committee, "Proposal for a harmonized approach to funding flexibility in the context of COVID-19: IASC results group 5 on humanitarian financing", June 2020.

## جيم - اليوم الدولي لإلغاء الرق وحلقة نقاش بشأن إعادة تأهيل ضحايا الرق

20 - احتفالاً باليوم الدولي لإلغاء الرق، نظم الصندوق خامس حلقة نقاش خبراء عُقدت باستخدام تقنيات التواصل عن بعد بعنوان "الرق المعاصر والتمييز العنصري: الدعم المقدم من المجتمع المدني إلى الناجين خلال الجائحة العالمية". وافتتحت المفوضة السامية حلقة النقاش بتوجيه رسالة بالفيديو. وشارك في إدارة هذا الحدث كل من مدير منتدى جنيف لحقوق الإنسان، فيليكس كيرشماير، ونائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، والسفيرة الدولية لحقوق الإنسان، ريتا فرنش. وأدلى ببيان كلٌّ من رئيسة المجلس، وعضو لجنة القضاء على التمييز العنصري، تينا ستافريناكي، والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، وموظف من موظفي مفوضية حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى بشهادات ممثلو المجتمع المدني التالية أسماؤهم: تسيغريدا بيرهانو، مديرة مشروع وأحد الأعضاء المشاركين في تأسيس منظمة إغنا ليغنا إنديرت (لبنان)؛ ريف دنداش، مسؤولة عن متابعة القضايا، حركة مناهضة العنصرية (لبنان)؛ إيرما سيلجاك، موظفة برامج في رابطة ميديكا زينيكا (البوسنة والهرسك)، وروكي ريناتو باتوسي، المنسق العام لمنظمة Centro de Apoio e Pastoral do Migrante (البرازيل). وتتلقى جميع هذه المنظمات ومراكز إعادة التأهيل منحة من الصندوق.

21 - وحضر هذا الحدث ممثلون عن الدول الأربعة التالية: أذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وإسبانيا وإسرائيل وإسواتيني وأفغانستان وألمانيا وأوروغواي وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبنما وبوركينا فاسو وتوغو وتونس وزامبيا وسلوفينيا وسويسرا والصومال وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفنلندا وقبرص وقطر وكينيا ولاتفيا ولبنان ولكسمبرغ وليختنشتاين ومالطة ومصر والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وناميبيا والنرويج ونيبال والهند واليابان ودولة فلسطين.

22 - وأبرز المشاركون في حلقة النقاش أوجه الترابط بين أشكال الرق المعاصرة والتمييز العنصري، حيث أكدوا أن التمييز العنصري ييسر أشكال الرق المعاصرة، لأنه يجعل الأفراد عرضة للاستغلال على أساس العرق واللون والنسب والأصل القومي أو الإثني. وسلّطت المفوضة السامية الضوء على موضوع التمييز العنصري المنقشي منذ أمد بعيد، الذي يرتبط ارتباطاً عميقاً بأوجه عدم المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء أو الحصول على التعليم أو الخدمات الصحية أو الأراضي أو سبل العيش أو فرص العمل اللائق، باعتباره دافعاً رئيسياً لوقوع الناس ضحايا لأشكال الرق المعاصرة. وأبرزت الدور الحاسم الذي يؤديه الصندوق في دعم منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم التي استجابت لتزايد الاحتياجات الإنسانية للناجين من الرق خلال الجائحة، ودعت إلى زيادة الدعم المالي المقدم إلى الصندوق. وأقر نائب الممثل الدائم بالدور الأساسي الذي يؤديه الصندوق في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لمكافحة الرق، قائلاً إنه يحدث فرقاً ويغير مسار حياة الناس. وأكد المقرر الخاص أن الجائحة أثّرت بشكل غير متناسب في مجموعات الأقليات والأشخاص المتضررين من التمييز الطبقي، وضرب أمثلة على ذلك بحالات وصم العمال المهاجرين بأنهم "يحملون" الفيروسات أثناء تفشي الجائحة. وحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير مناسبة للتخفيف من المخاطر المتزايدة الناجمة عن أشكال الرق المعاصرة ودعم الصندوق. وأكدت السيدة ستافريناكي أهمية إرساء تعاون قوي بين جميع آليات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل التوصل إلى عملية أقوى للمتابعة والرصد فيما يخص تنفيذ التوصيات التي تُصدرها الآليات إلى الدول الأعضاء.

23 - وخلال حلقة النقاش، قدّمت الجهات التي تلقت منحة من الصندوق وصفاً مباشراً للروابط القائمة بين التمييز العرقي وأشكال الرق المعاصرة استناداً إلى الخبرة التي اكتسبتها من خلال العمل المباشر



مع الضحايا. وأكدت أيضا التدهور السريع في ظروف عيش الضحايا بسبب الجائحة. وأوضحت شهادة أدلت بها امرأة إثيوبية كانت ضحية للاسترقاق المنزلي في لبنان تعرض الضحايا لشتى أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وناقش الأخصائيون أيضا التجارب المحفوفة بالتحديات التي واجهتهم حين تقديم المساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية والإنسانية إلى ضحايا أشكال الرق المعاصرة خلال الجائحة. وأكد المشاركون ضرورة زيادة التدابير الوقائية وحملات التوعية في المجتمعات المهمشة، وتعزيز آليات الحماية والجبر للتصدي للإفلات من العقاب وضمان إنصاف الضحايا. وأكدوا كذلك أهمية تمكين الناجين من أن يصبحوا قادة في مجتمعاتهم المحلية وعوامل للتغيير الاجتماعي من أجل إحداث التغيير لصالحهم ولصالح الأجيال المقبلة. وشددوا على أن مسؤولية المشاركة في جهد جماعي لإنهاء الرق هي مسؤولية يتحملها الجميع. وتلت العروض مناقشة عامة.

## خامسا - كيفية التبرع للصندوق

24 - الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من كيانات القطاع الخاص أو العام مدعوة إلى التبرع للصندوق. وينبغي للجهات المانحة أن تبين في أمر الدفع أنه موجه إلى "حساب صندوق الرق SH" (for the slavery fund, account SH). وللحصول على مزيد من المعلومات عن طريقة التبرع وتفاصيل إضافية عن الصندوق، يُرجى من الجهات المانحة الاتصال بأمانة الصندوق على العنوان التالي:

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

United Nations

CH 1211 Geneva 10

Switzerland

البريد الإلكتروني: [slaveryfund@ohchr.org](mailto:slaveryfund@ohchr.org)

رقم الهاتف: 41 22 917 9376

رقم الفاكس: 41 22 917 9017

[www.ohchr.org/slaveryfund](http://www.ohchr.org/slaveryfund)

## سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

25 - عزز مجلس الأمناء، بالاشتراك مع أمانة الصندوق، مبادرات التوعية الرامية إلى إبراز دور الصندوق وتعزيز التنسيق مع سائر الجهات الفاعلة المعنية بالقضاء على جميع أشكال الرق، ولا سيما المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات، والتحالف المعني بالغاية 7-8 من أهداف التنمية المستدامة.

26 - وبشكل الاهتمام الذي تخلقه حلقات نقاش الخبراء السنوية التي يعقدها الصندوق دليلا على ضرورة تبادل المعارف في مجال مساعدة ضحايا الرق. وأبرزت حلقة النقاش الخامسة أن حالة الناجين من الرق، التي كانت صعبة أصلا، قد زادت تدهورا خلال الجائحة، وأبرزت كذلك ضعف بعض الفئات حيال أشكال الرق المعاصرة.

27 - وتُحْتَوَّلُ الدول الأعضاء وسائر الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص، على التبرع للصندوق كدليل محدّد يثبت التزامها بالقضاء على الرق وتحقيق الغاية 8-7 من أهداف التنمية المستدامة. وسيحتاج الصندوق إلى ما لا يقل عن 1,2 مليون دولار سنوياً كي يستطيع الاستجابة بشكل ملائم لطلبات المساعدة الواردة عن طريق طلبات تمويل المشاريع.

---